

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥٢٦٦

الأربعاء، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد باها (الفلبين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد كنوزين
	الأرجنتين السيد ميورال
	البرازيل السيد تريس دا فتورا
	بنن السيد إيدوهو
	الجزائر السيد بعلي
	جمهورية تنزانيا المتحدة السيد منونغي
	الدانمرك السيد فابورغ - أندرسن
	رومانيا السيد دوميترو
	الصين السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا السيد دلا سابلير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمبر جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باترسن
	اليابان السيد أوشيما
	اليونان السيد بابادوبلو

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٣٠ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)

(S/2005/585)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-51614 (A)

* 0 5 5 1 6 1 4 *

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في العراق

تقرير الأمين العام عملاً بالفقرة ٣٠ من القرار

١٥٤٦ (٢٠٠٤) (S/2005/585)

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/585، التي تتضمن تقرير الأمين العام عملاً بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

في هذه الجلسة، سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد أشرف جيهانغير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، وكذلك السيدة آن ديليو باترسون، ممثلة الولايات المتحدة باسم القوة المتعددة الجنسيات.

أعطي الكلمة للسيد أشرف جيهانغير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام في العراق.

السيد قاضي (تكلم بالانكليزية): يشرح التقرير المعروض على المجلس بالتفصيل عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٥. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي ألفت انتباه المجلس إلى الملاحظات الرئيسية في التقرير، وأن أعلق على فعالية دور الأمم المتحدة في العراق.

إن اجتماعنا يأتي مباشرة بعد اختيار الجمعية الوطنية الانتقالية في العراق لمشروع دستور وطني، يُعد علامة هامة على طريق عملية الانتقال السياسي في العراق، كما يرد في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤). ويمكن أن ينتقل العراق الآن إلى تنفيذ الخطوات المتبقية من عملياته الانتقالية، وهي إجراء استفتاء وطني على مشروع الدستور في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، والانتخابات العامة التي ستجري في ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

وعند صياغة دستور ما، فإن القضايا السياسية الأساسية هي أصعب القضايا التي ينبغي معالجتها، ولا سيما في بلدان تمر بمرحلة انتقالية من نظام دكتاتوري إلى حكومة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل العراق، يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتابعة أعتمد، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيد هوشيار زيارى، وزير خارجية العراق.

بناءً على دعوة من الرئيس، شغل السيد زيارى (العراق) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أشرف جيهانغير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام في العراق.

تقرر ذلك.

أدعو السيد قاضي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

العملية عن الإجراءات الرسمية للسماح بمواصلة إجراء المفاوضات بين جميع الأطراف بشكل بناء قدر المستطاع. وفي الواقع، طُرحت جانبا مواعيد نهائية متعددة لاختيار النص من قبل المجلس الوطني، وما زال النص الذي تم اختياره في ٢٨ آب/أغسطس موضع مناقشات وتغييرات. وأخيرا، تمت قراءة التغييرات التي أدخلت على النص أمام المجلس الوطني في ١٨ أيلول/سبتمبر.

وكانت مسائل الفيدرالية وأساليب تشكيل الأقاليم بالإضافة إلى إقليم كردستان الموجود حاليا، وهوية الدولة، ودور الإسلام كمصدر للقانون، وتوزيع السلطات في ما يتعلق بالموارد الطبيعية، بما في ذلك النفط والمياه، من بين نقاط الخلاف الرئيسية. وقد أشار عدة معلقين إلى تأجيل عدد كبير من الترتيبات المؤسسية الهامة إحالتها إلى المجلس الوطني التالي المنتخب المقبلة من أجل اتخاذ إجراءات تشريعية بشأنها. ونظرا لضيق الإطار الزمني المتاح، فرمما لم يكن هناك أي بديل لذلك. واستنادا إلى الجهود المبذولة أثناء عملية الصياغة، يحدونا الأمل الآن أن تتمكن كل الأطراف من العمل بشكل بناء بعضها مع بعض في تنفيذ دستور معتمد وذلك لصالح الشعب العراقي.

لقد بعث إليّ رسميا رئيس المجلس الوطني بالنيابة بنسخة من نص الدستور الذي سيعرض على الشعب العراقي لإجراء استفتاء عليه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، مشفوعة بطلب أن تقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بتيسير نشر وتوزيع ٥ ملايين نسخة على الأسر العراقية في جميع أنحاء البلد. وتجري الآن هذه العملية التي ستمكن الشعب العراقي من أن يختار بحكمة قبول أو رفض نص الدستور. وفي ذلك الصدد، توفر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أيضا دعما تقنيا للقيام بحملة واسعة النطاق لتثقيف الجمهور حول مشروع الدستور.

تمثيلية. وفي مثل هذه الحالات، فإن من الأمور التي لا غنى عنها تقريبا أن تساهم عملية صياغة الدستور في تطوير أو استعادة الثقة السياسية بين كل الأطراف السياسية الرئيسية، التي يصعب بدونها تحقيق التسويات الضرورية بشأن القضايا الحساسة.

وفي حالة العراق، فإن الجمعية الوطنية الانتقالية أنيطت بها أيضا مهمة صياغة دستور في بيئة أمنية مليئة إلى أبعد حد بالتحديات، ويمكن أن تساهم بسهولة في التشدد بالمواقف من جانب جميع الأطراف. وفي ظل هذه الظروف، فإن استعادة الثقة السياسية المتبادلة بين الأطراف والمجتمعات المحلية، من خلال عملية شاملة وشفافة وتشاركية، كانت وتظل تشكل تحديا.

وبالنظر إلى كل ذلك، من الجدير بالملاحظة أن العدد الأولي من القضايا الحساسة التي أثّرت بشأنها خلافات قد خُفض بشكل كبير في إطار زمني محدود للغاية، وأصبح أكثر شدة بعد التأخير في تشكيل الحكومة الانتقالية. ومع ذلك، لا يمكننا إلا أن نقر بأن أوجه القصور الرئيسية في انتخابات ٣٠ كانون الثاني/يناير - وهي عدم المشاركة نسبيا من جانب شريحة رئيسية من المجتمع العراقي - قد أثّرت لا محالة في الصياغة اللاحقة للدستور، بالرغم من التدابير التي اتخذت لإشراك ممثلين عن مجموعات العرب السنة في العملية.

وإن الافتقار إلى التسويات المتبادلة الكافية داخل اللجنة الدستورية التابعة للمجلس الوطني أدت في النهاية إلى ظهور قضايا سياسية بارزة أحييت إلى اجتماعات الزعماء السياسيين الكبار. وقد ولّدت هذه العملية دينامية سياسية خاصة بما أدت إلى إجراء مناقشة حول مشروع نص الدستور امتدت إلى ما بعد الموعد النهائي المحدد في ١٥ آب/أغسطس. ونتيجة لذلك، كان من الضروري أن تنفصل تلك

الإرهابيين والمتمردين. وقد أدان الأمين العام بشكل لا لبس فيه أعمال العنف الإرهابية ضد المدنيين التي لا يمكن تبريرها أبدا باسم أي قضية، ودعا جميع الأطراف مرارا وتكرارا إلى احترام التزاماتهم الإنسانية الدولية في هذا المجال.

ومما يثير قلقا شديدا أيضا حالة حقوق الإنسان المتدهورة، التي يوجه التقرير الانتباه إليها من جديد. وبحكم تجربتنا في العالم أجمع، فقد تعلمنا بأن التصدي للإساءات الماضية والحالية، على أساس سيادة القانون والقواعد الدولية، يمكنه أن يقطع شوطا طويلا نحو تشجيع جهود المصالحة الوطنية. ولذلك، شجعنا الحكومة العراقية على تكثيف جهودها لتشجيع وحماية حقوق الإنسان، وأن تكفل ظهورها بمظهر حكومة عادلة ومنصفة في جميع إجراءاتها حيال كل الجماعات في العراق. وفي هذا الظرف السياسي الحساس، يتصل ذلك بشكل خاص بقوات الأمن العراقية التي كثيرا ما يطلب منها أن تعمل في ظروف حافلة بالتحديات والاستفزازات. إن الاستفتاء المقبل سيكون فرصة لها لكي تبين حيادها وعدم انحيازها وفعاليتها في احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين.

وبالمثل، فإن الحاجة إلى المزيد من الأمن لا تقتصر على تأمين الحياة، بل تشمل الرفاهية العامة للعراقيين، وتوقعاتهم بحياة أفضل من حيث ظروف المعيشة، والعمالة والخدمات العامة.

إن استعادة الشعب العراقي للثقة والكرامة تقتضي إجراء تحسينات ملموسة وعاجلة في هذه المجالات. وفي هذا السياق، فإن نتائج اجتماع المانحين لمرق الصناديق الدولية لتعمير العراق، المنعقد في تموز/يوليه، قد مكن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق من تركيز جهودها على اختيار المشاريع ذات الأثر السريع. وهي تهدف إلى تحسين ظروف الحياة للعراقيين في مجالات الصحة، والتعليم والمياه

وما الاستفتاء إلا أحد من حدثين انتخابيين رئيسيين يجري التحضير لهما في آن واحد من جانب اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ضمن جدول زمني ضيق. وتجري الاستعدادات أيضا للانتخابات العامة التي ستعقب ذلك. وفي هذا المجال أيضا، تأثرت العملية بالمفاوضات المطولة في الجمعية الوطنية بشأن اختيار النظام الانتخابي، الأمر الذي أخر اعتماد قانون انتخابي جديد حتى ١٢ أيلول/سبتمبر.

وكنتيجة لذلك، فإن المهلة الزمنية للقيام بجميع الخطوات التحضيرية للاستفتاء والانتخابات قد تم تقليصها بشدة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة عاجلة إلى التمويل الدولي للعملية الانتخابية.

إن الأمم المتحدة لا تتخذ مواقف، ولا ينبغي لها أن تفعل ذلك، بشأن مسائل كتلك المتعلقة بمدارة مسودة الدستور، التي تقع حصرا ضمن سلطة السيادة السياسية للشعب العراقي. ومن المهم أن يسلم الجميع بأن التسهيلات التي تقدمها الأمم المتحدة، بما في ذلك نشر نص مسودة الدستور، لا تمثل عملا ترويجيا. ومع أن المهلة الزمنية المتاحة للمناقشة الوطنية العامة وللحوار بشأن نص المسودة المكتمل أصبحت أقل بكثير مما كان مأمولا في البداية، فإن الإقبال الصحي على الاستفتاء سيكون تطورا إيجابيا جدا.

وبالتالي، فإنني آمل أن يؤيد مجلس الأمن دعوة الأمين العام أبناء الشعب العراقي إلى ممارسة حقوقهم الديمقراطية، ودعوته كذلك السلطات العراقية وجميع المجموعات السياسية العراقية لكي تكفل مشاركة أبناء الشعب العراقي من دون ترهيب أو تهديدات لأنهم.

وفي خارج إطار العملية السياسية الرسمية، فإن واقع الحياة بالنسبة للغالبية الساحقة من العراقيين يظل صعبا. ومن أبرز الشواغل العدد الكبير من الضحايا المدنيين الذين يسقطون نتيجة لأعمال العنف المستمرة، بما في ذلك نشاط

وبزيادة وجودنا بعشرة أضعاف منذ استأنفنا أنشطتنا في العام الماضي، ومع خطة توسيع الأنشطة خارج بغداد بحيث تصل إلى إربيل والبصرة، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق أصبحت شريكا ملتزما للعراق، ومستعدة للاستمرار في تقديم المساعدة كلما سمحت الظروف، وكلما طلب العراقيون ذلك.

لقد قطعنا شوطا كبيرا في العراق، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة ما كان لها أن تحقق ما حققته بدون الدعم الذي تلقت من عدد كبير من البلدان. وبالتالي، أود أن أختتم بتقديم الشكر لحكومة فيجي على تقديم ثلاث وحدات من حراس الأمم المتحدة لحماية مرافق البعثة، ولحكومات رومانيا وجورجيا وجمهورية كوريا، على تقديم قوات مكرسة لدعم أمننا؛ ولحكومتي الأردن والكويت على استضافة مرافق البعثة على أراضيهم، وعلى دعمهما المستمر لعمليات البعثة الضرورية. وأنا ممتن أيضا لجهود القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية لدعمها اليومي لأنشطتنا. وغني عن البيان أننا نتقدم بالشكر إلى حكومة العراق.

في الختام، أود أن أشيد بجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق على عملهم الشاق وتفانيهم في تنفيذ ولايتنا في ظروف غالبا ما تكون حافلة بالتحديات الاستثنائية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السفير قاضي، على إحاطته الإعلامية الجامعة.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة آن باترسن، ممثلة الولايات المتحدة.

السيدة باترسن (الولايات المتحدة): (تكلمت بالانكليزية): وفقا للولاية التي أذن بها مجلس الأمن بقراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، يسعدني أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن

والإصحاح، وقد صيغت ونفذت من قبل وكالات الأمم المتحدة على قاعدة المسار السريع. وقامت بعثة الأمم المتحدة أيضا بتسهيل عملية توفير المساعدة الطارئة للناجين وعائلات الناجين من حادث الذعر المأساوي على جسر الأئمة في بغداد، الذي وقع في ٣١ آب/أغسطس. وسيبقى من أولويات بعثة الأمم المتحدة تعزيز قدرة الحكومة على تنسيق المساعدات الدولية والاستجابة الفعالة لاحتياجات وتوقعات شعبها. ولكن تلبية احتياجات العراق المباشرة في التعمير والأغراض الإنسانية، وفي الاستثمار في التنمية على الأجل الطويل، ستقتضي دعما مستمرا وسخيا من جانب المجتمع الدولي.

وإذا كان الاستفتاء وتنظيم الانتخابات أداتين ضروريتين في عملية التحول الديمقراطي للعراق، فهما لا يشكلان إلا نقطة انطلاق لعملية انتقالية متطورة. وبصرف النظر عن نتائجهما، فإن هناك مجموعة من التحديات المتداخلة التي يتعين علينا مواصلة التركيز عليها إذا ما أردنا أن نرى ثمار جهودنا خلال العامين الماضيين. وهي تتضمن أولا، تشجيع المصالحة الوطنية بسلوك سياسة شاملة، تقوم على المشاركة والشفافية والاستجابة، وترك أثرا إيجابيا على الأمن؛ ثانيا، احترام الملكية العراقية للعملية السياسية، وتعزيز أمن الدولة؛ ثالثا، تطوير ممارسات الحكم الرشيد وبناء القدرات المؤسسية؛ ورابعا، تشجيع المشاركة الدولية والإقليمية وتوافق الآراء حول دعم العملية الانتقالية في العراق.

إن مجلس الأمن لديه دور هام بشكل خاص في كل هذه المجالات. وحيث أن العملية الحالية التي أذن بها القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) تقترب من نهايتها المقررة، تقوم الحاجة إلى النظر في أفضل السبل لكي يستمر المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، في دعم حكومة وشعب العراق.

مما أدى إلى إضعاف تأثير وفعالية المتمردين، وإلى تعزيز قدرات سيادة القانون العراقية. إن القوة المتعددة الجنسيات والتحالف، بالتعاون مع الحكومة العراقية، تساعد في تعزيز الأجهزة العراقية لإنفاذ القانون والعدالة، وكذلك جهاز إصلاح الأحداث.

وبالإضافة إلى ذلك، تعمل القوة المتعددة الجنسيات مع الحكومة العراقية وقوات الأمن العراقية، والمأنحين الدوليين، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية من أجل استكمال هياكل أساسية هامة، من مرافق تنقية المياه إلى محطات توليد الكهرباء، والهياكل التعليمية، والمرافق الطبية والمباني الإدارية. في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس وحدثهما، أنجزت القوة المتعددة الجنسيات في قطاع الأوسط - الجنوبي ١٠٠ مشروع إعمار.

وإذا انتقلنا إلى التقدم في مجال تدريب قوات الأمن العراقية، حددت الحكومة العراقية، بالتعاون مع القوة المتعددة الجنسيات، بنية لقوة يمكنها تلبية احتياجات العراق إلى الأمن الداخلي والخارجي. وقد أتم معظم هؤلاء العناصر تدريب الالتحاق الفردي وتم تجهيزهم.

وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، كان ثمة ما مجموعه ١٩٣ ٠٠٠ فرد مدرب ومزود بالعتاد في قوات الأمن العراقية. ويشمل هذا العدد ١٠٤ ٠٠٠ من رجال الشرطة وعناصر دوريات الطرق السريعة وغيرهم من القوات الخاضعة لوزارة الداخلية، فضلا عن ٨٩ ٠٠٠ من عناصر الجيش وسلاح الطيران والبحرية.

وتقوم القوات العراقية، حتى أثناء قيام القوات المتعددة الجنسيات بالمساعدة على بناء قوات الأمن العراقية وتدريبها، بعمليات قتالية فعلية. وهناك مؤشر رئيسي على التقدم، هو الدور الذي اضطلعت به مؤخرا قوات الأمن العراقية في الحملة المناهضة للمتمردين في تلغفر. وقد

نيابة عن ٣٠ بلدا تتألف منها القوة المتعددة الجنسيات، بشأن الجهود التي قامت بها والتقدم الذي حققته القوة وفقا لولايتها.

لقد حدثت تطورات هامة منذ تقديم تقريرنا الأخير. وكان في طليعة ذلك، أن الشعب العراقي قد وصل إلى معلم حاسم آخر من خلال تقديم مسودة الدستور إلى الاستفتاء. إننا نهنئ العراقيين على تقدمهم الثابت والشجاع في عمليتهم السياسية الانتقالية. ونحث جميع العراقيين على نبذ العنف والمشاركة في الاستفتاء وفي الانتخابات بينما هم يرسمون الطريق إلى مستقبل العراق.

إن المتمردين ما زالوا مقتدرين وبمكون قدرة التكيف والتصميم على شن الهجمات ضد المدنيين والمسؤولين العراقيين وقوات الأمن العراقية بهدف زعزعة استقرار الحكومة وضرب شرعيتها سعيا إلى تحقيق مآربهم.

لقد شهدنا - وأدان المجلس - عمليات القتل البشعة لأعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية، ولعضو من لجنة صياغة الدستور ومستشار للجنة، ولموظفين وعاملين انتخابيين، ولعدد لا يحصى من العراقيين الآخرين، وشهدنا كذلك الهجمات المشينة ضد الدبلوماسيين الجزائريين والمصريين والباكستانيين وضد القوات العراقية والمتعددة الجنسيات.

وقد ظل عدد عمليات الإرهاب ثابتا نسبيا في فترة ما بعد الانتخابات، مع تركيز للهجمات في أربعة من بين ١٨ محافظة عراقية. إن وتيرة الهجمات ضد الهياكل الأساسية في العراق، كمحطات توليد الكهرباء ومرافق النفط قد انخفضت منذ الانتخابات، ولكنها ما زالت تترك أثرا سلبيا على توفر الكهرباء وعلى الدخل من النفط.

وكما أبلغنا في التقرير السابق، فإن هدف القوة المتعددة الجنسيات هو مساعدة العراقيين على حماية الأمن بأنفسهم. إن قدرات قوات الأمن العراقية تزداد باطراد،

الجيش العراقي تضطلع بالمسؤولية عن الأمن في المنطقة الغربية. وإنها تقوم حالياً بعمليات أمنية وهجومية مستقلة في راوه وعمليات استطلاع مشتركة في المنطقة الواقعة قرب الحدود السورية.

وتعد القوة المتعددة الجنسيات والحكومة العراقية حالياً خطة أمنية على أساس دراسة الظروف، لتحديد الأجواء اللازمة لعمليات أكثر وأكبر لنقل المسؤولية من كاهل القوة المتعددة الجنسيات إلى قوات الأمن العراقية.

وعملاً بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، تواصل القوة المتعددة الجنسيات، ولا سيما من جورجيا ورومانيا، اتخاذ جميع التدابير اللازمة للإسهام في المحافظة على أمن العراق واستقراره، بحيث تتمكن الأمم المتحدة من أن تؤدي عدة أمور، منها الاضطلاع بدورها في مساعدة الشعب العراقي. وقدمت الأمم المتحدة إسهامات هامة في العراق، وخاصة في عملية إعداد الدستور. وتواصل الأمم المتحدة تأدية أدوار قيادية، بما في ذلك تقديم الدعم للعراقيين في استفتاء تشرين الأول/أكتوبر وانتخابات كانون الأول/ديسمبر، والمساعدة على تنسيق معونات الإعمار والجهات المانحة. إننا نحث الأمم المتحدة على أن تضطلع بدورها كاملاً وأن توفد الخبراء اللازمين لذلك على جناح السرعة.

ونذكر الدول الأعضاء بأنه، مع توسيع الأمم المتحدة نطاق أنشطتها في العراق، تزداد احتياجاتها الأمنية. وتعد من قبيل الأولويات جهودنا المبذولة لتأمين تغطية أمنية شاملة للأمم المتحدة ونرحب بمساهمات كوريا الجنوبية ومنغوليا في أربيل. ونشجع البلدان على النظر في مسألة تقديم معونات نقدية و/أو عسكرية لدعم هذا الجهد.

النجاح سيتحقق عندما يتمكن العراقيون من أن يضمّنوا بأنفسهم حريتهم وأمنهم وازدهارهم. وتدريب قوات الأمن العراقية بحيث تتولى المسؤولية الرئيسية عن الأمن

استخدمت ١١ وحدة قتالية، كعناصر مناورة مستقلة أثناء تلك العملية.

وتتولى قوات الأمن العراقية بصورة متزايدة، وبشراكة مع القوة المتعددة الجنسيات، إدارة جميع أنواع عمليات إخماد الفتنة لعزل متطرفي النظام السابق والإرهابيين الأجانب وتحييدهم. وتم توزيع قوات الحدود الخاصة، المكونة من أكثر من ١٧ ٠٠٠ عنصر مدرب ومجهز، على ٣٦ كتيبة، في ٢٥٨ حصناً حدودياً حول العراق. وفي سبيل صد تدفق المقاتلين الأجانب، تبوأ مقام الأولوية تأمين الحدود السورية - العراقية.

ولكي تزداد قدرة العراق على القيام بعمليات مستقلة، قامت القوة المتعددة الجنسيات، بمشاركة وزارة الدفاع العراقية، بتنفيذ برنامج يرمي إلى دمج فرق عسكرية انتقالية في كتائب وألوية وفرق كجزء لا يتجزأ منها. وتوفر هذه الفرق عمليات تقييم انتقالية للاستعداد، وتحدد مجالات التقدم والقصور، وتعد وحدات فردية، في نهاية المطاف، لتتولى بصورة مستقلة السيطرة على مناطق هي من مسؤولياتها.

ومع أن عمل القوة المتعددة الجنسيات ليس من الكمال بشيء، فقد تمكن من نقل بعض المسؤوليات الأمنية. وفيما يلي بعض الأمثلة. في ١ حزيران/يونيه، نقلت القوة المتعددة الجنسيات رسمياً المسؤولية التامة عن الأمن في قاعدة تقع في دبس إلى الجيش العراقي. وفي ٢١ آب/أغسطس، سلمت القوة المتعددة الجنسيات معسكر زولو في الصويرة بالعراق، في القطاع الأوسط الجنوبي، للجيش العراقي. وفي ٣١ آب/أغسطس، تولت وحدة دعم القاعدة العراقية المسؤولية عن كامل محيط حماية القوة في أحد قطاعات كركوك. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، سلمت القوة المتعددة الجنسيات المسؤولية عن الأمن في النجف. ولا تزال وحدات

مستقر متحد اتحادي. والسبيل الوحيد إلى تحقيق هذه الرؤية هو مساهمات وتوافق آراء الناجحين كلهم. ولذلك، تم توسيع لجنة كتابة الدستور، بما يمثل المجتمع العراقي تمثلا أفضل، بضم مجتمعات محلية لم تشترك في انتخابات كانون الثاني/يناير أو لم توفق فيها.

يجب أن يكون لدى كل عراقي الشعور بتملك مستقبل بلدها؛ ونتحمل، أمام الأجيال المقبلة من العراقيين مسؤولية صياغة دستور ديمقراطي، يقوم على أساس قبول الجماهير. لقد حدث تأخير طفيف في تقديم مشروع الميثاق إلى الجمعية الوطنية، فيما كانت جميع الأطراف تحاول التوصل إلى اتفاق أوسع نطاقا على بعض المسائل الأساسية. لكنها المرة الأولى خلال ٨٠ عاما، التي يتم فيها مناقشة الدستور على هذا النحو من الصراحة والعلنية. وكان من الأهمية بمكان التقيد بالجدول الزمني المحدد في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)؛ ولكن ما ينطوي عليه الأمر في هذه الحالة كان عظيما إلى درجة لا تسمح بالاندفاع والاستعجال بإصدار ميثاق غير ناجز أو لا يمكن تطبيقه عمليا.

الدستور يكرس حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والمساواة في الحقوق أمام القانون، بصرف النظر عن الطائفة أو الدين أو المعتقد. والدستور يضمن حرية الكلام والضمير وسيادة القانون وانتقال السلطة بصورة سلمية، والحقوق السياسية كلها في عراق برلماني اتحادي ديمقراطي. وهو يدعم تقليدنا التاريخي القائم على التعايش السلمي بين شتى المذاهب ويضمن الحريات الدينية. والسلطات مفصولة بين الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية والقضاء المستقل، في نطاق اتحاد ينقل السلطات ويوزع الموارد على المستويين الإقليمي والمحلي.

وما تمخض عنه عملنا لا يلي كل مطالب أية فئة بذاتها، لكنه أفضل صفقة استطعنا عقدها على أساس

أمر حاسم الأهمية. كما أن استمرار التقدم في مجال الوفاق الوطني سيساعد أيضا في تطور قوات الأمن العراقية ويسرع عملية إحلال الأمن والاستقرار.

لا بد للمجتمع الدولي، ولا سيما بلدان الحوار، ونخص منها سوريا، من بذل المزيد للحيولة دون دخول الإرهابيين الأجانب إلى العراق ودون إعاقة الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن في البلد.

أخيرا، لا تزال القوة المتعددة الجنسيات مع تضافر جهود هذه القوة وقوات الأمن العراقية، تعمل على توفير درع لبروز الديمقراطية إلى حيز الوجود، تتطور وتسد في العراق. ولا تزال القوة المتعددة الجنسيات ملتزمة بتثبيت المسار وتأمين النجاح. ونحن هنا، في هذه القاعة، ملزمون تجاه الشعب العراقي بأن نؤدي دورنا في سبيل المساعدة على ضمان النجاح.

الرئيس: أشكر السيدة باترسن على بياها الشامل - والآن، أعطي الكلمة لصاحب المعالي السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق.

السيد زيباري (العراق) (تكلم بالانكليزية): وفقا للعملية السياسية المعتمدة بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، أجريت الانتخابات العامة في العراق بنجاح، في ٣٠ كانون الثاني/يناير، وكانت الخطوة الأولى نحو نقل السلطة سلميا إلى الجمعية الوطنية، التي انعقدت في ١٦ آذار/مارس، وتشكيل حكومة انتقالية، في ٣ أيار/مايو. إن حكومة الوحدة الوطنية تشكل أوسع حكومة تمثيلا عرفها تاريخ العراق من حيث الانتماء الطائفي والمذهبي والسياسي. وإن ٣١ في المائة من أعضاء الجمعية الوطنية نساء.

وكانت الأولوية في مرحلة الانتقال السياسي هذه إعداد دستور دائم جديد للعراق. وهذا الصك التاريخي سيرسي الأساس الذي عليه يعاد بناء بلدها، كعراق سلمي

القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، ولكننا بحاجة إلى مزيد من المساعدات الدولية للقيام بذلك.

ويرحب العراق بدور الأمم المتحدة في العراق ويقدر هذا الدور، وخاصة العمل الذي اضطلع به الممثل الخاص للأمين العام، السفير أشرف قاضي الذي أدى دورا مهما في بناء توافق الآراء في العملية الدستورية. كما أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أسهمت بمشورة مهمة للجنة الدستورية واللجنة الانتخابية، ونحن نرحب بجهودها لزيادة وجودها في الميدان، عبر إنشاء مكاتب في إربيل والبصرة.

إن العراق سيتحرك نحو مرحلة حرجية خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، ونحن ندعو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى الوفاء بولايتها كاملة، وفقا للقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وتوسيع نطاق وصولها المادي إلى مختلف المناطق، وتوفير المزيد من دعم الموظفين. ومع أن الانتقال السياسي يظل عملية يقودها العراق، فإننا نرجو من الأمم المتحدة أن تمارس دورا أعلى صوتا وأكثر وضوحا في العراق. فما من منظمة دولية يمكنها أن تؤدي مهمة أفضل مما تؤديه الأمم المتحدة في تنظيم انتخابات أمينة وذات مصداقية، في الديمقراطية الناشئة.

مرة أخرى نحث الدول الأعضاء على التمسك بما تعهدت به بموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، بتوفير الحماية والتمويل لمنشآت الأمم المتحدة في العراق، حتى تستطيع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أن تسهم بمزيد من الفعالية في بناء الديمقراطية في بلدنا.

ولا يمكن للديمقراطية أن تزدهر بدون التنمية الاجتماعية والإعمار. وننوه بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال الإعمار والتنمية والمساعدة الإنسانية، كما حددها الأمين العام في تقريره، كما نرحب بأنشطة التنسيق التي

التفاوض وتوافق الآراء. والتزمنا بالتسوية والحل الوسط بدلا من فرض مطالب فردية بالحد الأقصى. وفي هذا رسالة هامة هي: أنه لن تكون إرادة الأكثرية بلا موافقة الأقلية.

ودستورنا بصيغته الحالية يعد الدستور التقدمي الأعظم في المنطقة. وهو يوفر إطارا تتنامى فيه الديمقراطية، ونحن جد فخورين بما انتجناه، خاصة في هذه الظروف الأمنية العصيبة.

والخطوة التالية هي إقرار مسودة الدستور وتصديقه في استفتاء وطني، يجري في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، حيث ستكون الكلمة الفصل لشعب العراق. وفي سبيل التوصل إلى توافق الآراء على صعيد الوطن، تبقى مسودة الدستور مفتوحة للنقاش. وتجري حاليا حملة توعية عامة عارمة، كما تقوم الأمم المتحدة بطباعة ٥ ملايين نسخة لتوزيعها على الأسر في العراق. وإذا تم التصديق على الدستور ستجرى بعد ذلك انتخابات عامة على نطاق الأمة في كانون الأول/ديسمبر، لحكومة منتخبة دستوريا. وقد اعتمدت الجمعية الوطنية قانونا انتخابيا جديدا يعتمد على نظام تقوم بمقتضاه كل محافظة من محافظات العراق الـ ١٨ بانتخاب ممثليها، وينشئ بذلك ائتلافا أوسع نطاقا وحكومة نيابية. وخصص ثمانية وأربعون مقعدا في الجمعية، كمقاعد تعويضية لمجموعات الأقليات التي لا يمكنها أن تستوفي الحصة الانتخابية.

ومن المشجع أن تسجيل المصوتين زاد زيادة كبيرة في جميع مناطق البلد، حيث تبين الأرقام والتقييمات الأخيرة أن هذه الزيادة بلغت حوالي ١٤ مليون شخص حتى الآن. وإذا ما كانت جماهير الناخبين تسجل للتصويت في إطار معارضة سياسية سلمية، فهذه إذن ديمقراطية ناجحة.

ونحن ملتزمون بالوفاء بالمواعيد النهائية المتبقية التي أذن بها القانون الانتقالي لإدارة الدولة في العراق، وأيدها

عمليات تحقيق مستقلة ولجان برلمانية. ونذكر مجلس الأمن بأن قدرة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان التي مكنتها من العمل في بلدنا وجمع تقارير عن حقوق الإنسان، تعتبر في حد ذاتها انجازا إيجابيا. ونحن نرحب بجميع المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، ونشجعها على أن يكون لها حضور في بلدنا.

ونحيي الاتحاد الأوروبي على مبادرته "Just LEX" التي تستهدف الارتفاع بمستوى قوات الأمن والشرطة والموظفين الجنائيين والقانونيين في بلدنا بحيث يتمشى مع معايير الممارسة الدولية لحقوق الإنسان.

ولكننا، ونحن نكرس حقوق الإنسان في دستور جديد، نعرف أن مستقبلنا لا يمكن أن يحدد على الورق. إن ما يحدث على أرض الواقع هو الذي سيحدد المدى الذي سنذهب إليه في ترجمة رؤيانا إلى واقع أكثر أملا.

أما أخطر انتهاكات حقوق الإنسان في العراق اليوم، فهي الفظائع الرعناء التي يجلبها علينا الإرهابيون. ونحن نتحمل وطأة الإرهاب العظمى، حيث نرى الآلاف من مواطنينا يذبحون بأيدي متطرفين أجنب أو سفاحي النظام السابق الذين يشعرون بالمرارة بعد أن فقدوا قبضتهم الحديدية على ثروات العراق. ولا توجد لديهم سوى رسالة واحدة، هي رسالة فناء، وليس لديهم أي برنامج لا للعراق ولا للمنطقة، اللهم إلا منع المثل الديمقراطية، من خلال حلقة مميّة من العنف والإرهاب، من تعميق جذورها هناك.

إن جهودنا لإعادة بناء العراق وتثبيت استقراره، تواجه تحديات في كل خطوة، ونتوقع أن يُصعّد الإرهابيون محاولاتهم لخلق التوتر المدني والحيلولة دون تحقيق الوحدة الوطنية قبل الاستفتاء على الدستور. إن المعركة التي نخاض في العراق ليست معركة وحدنا، بل هي معركة لحماية الحريات في سائر أنحاء العالم المتحضر. فقد طالت يد

تباشرها الأمم المتحدة مع البلدان المانحة، من خلال مرفق الصندوق الدولي لإعمار العراق، وفي شراكة مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية في العراق. وقد حان الوقت الآن لتسريع آليات تنفيذ الالتزامات الدولية التي قطعت في مدريد وتعززت في بروكسل وعمان.

وقد تحسن مستوى الإنفاق من مرفق الصندوق الدولي لإعمار العراق مقارنة بعام ٢٠٠٤. ولكننا ننظر بعين القلق إلى مستوى الإنفاق الذي يديره البنك الدولي. كما أننا نؤيد الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى البلدان المانحة، بتوفير مبلغ الـ ١٠٧ ملايين دولار المطلوب لانتخابات العراق، بالإضافة إلى المبلغ الذي رصدته الحكومة العراقية.

إننا بحاجة عاجلة إلى تحسين الخدمات الأساسية ومستوى المعيشة اليومية. ونحتاج إلى التعجيل ببناء القدرات في مختلف الوزارات، على أساس مبادئ الحكم الرشيد والخضوع للمساءلة العامة. ونحتاج إلى جهد دولي أكثر تضافرا، تحت قيادة الأمم المتحدة، لتسريع توزيع أموال المانحين والحد من الاختناقات في النظام.

إننا نعيد بناء أمتنا على أساس مبادئ حقوق الإنسان والمساواة، بدلا من القبور الجماعية وجرائم الإبادة التي شهدناها في العهد الماضي. ولكننا، لكي ننجح، علينا أن نقيم الذات في تقدمنا، وبعد عامين ونصف العام من تحررنا من الدكتاتورية، علينا أيضا أن نسلم بأن تطوير حقوق الإنسان - التي تكمن في صلب أمة حرة وديمقراطية - يستغرق وقتا. فهو يتطلب توعية مستمرة وإنشاء ممارسات ومؤسسات لإعلاء شأن حقوق الأفراد والأقليات والحقوق العامة وحمايتها.

ونعترف بأننا نصادف بعض الصعوبات في عملية تطوير حقوق الإنسان في العراق. ونحن نتخذ تدابير استباقية للتحقيق في أية انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان، من خلال

ونكرر دعوتنا لجيراننا بأن يشددوا الضوابط على الحدود، وأن يناهضوا بصرامة كل دعاية كريهة، وأن يقدموا عملا ملموسا لوقف مد الإرهاب. فالبديل عن السلام هو سفك الدماء وعنف لا نهاية له من قبل عدو جريء له قاعدة راسخة يصدر منها حملته الإجرامية. والإرهابيون يعرفون ذلك، ونحن أيضا نعرف ذلك.

لم يحمل الإرهاب العالمي يوما في طياته هذا القدر الهائل من التهديد. فالعراق يقف جنبا إلى جنب مع نيويورك التي تعرضت للهجوم في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ومدريد، وبسلان، ولندن، وشرم الشيخ وهو ما يدعو إلى اليقظة. ويجب ألا نظهر أي مؤشر ضعف. نحن عازمون على إعادة بناء بلدنا. إننا مستعدون لمحاربة أي إنسان يسعى لإعادة الطغيان سواء بفوهة بندقية أو بمهمة انتحارية.

وأود أنؤكد مرة أخرى لمجلس الأمن أنه طالما تستدعي الظروف، نحن بحاجة إلى مساعدة القوة المتعددة الجنسيات. ولإعادة البناء، نحن بحاجة أيضا إلى استمرار ترتيبات صندوق التنمية للعراق. ولقيادة الجهود الدولية، نحن بحاجة إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والاستمرار في الاضطلاع بالدور الذي حدده قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

أخيرا، إن العراق فخور بالوقوف مع الأمم الأخرى في العالم بصفته بلدا يتمسك بالقيم الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة. لكن العراق يمثل أيضا امتحانا معرضا للنجاح أو الفشل. إن أهداف الحرية، والديمقراطية، والتقدم لم تتعرض للخطر في أي مكان آخر كما في العراق. ونحن نعرف الطريق السالكة أمامنا إلا أننا بحاجة إلى مساعدتكم. ونحن بحاجة إلى مساعدة كل دولة عضو ومساعدة المنظمة للانتصار في هذه المعركة. ويجب علينا أن نقف معا

الإرهاب العديد من أعضاء مجلس الأمن الحاضرين هنا اليوم. وهناك التزام أخلاقي بالتخفيف من العبء الواقع على الشعب العراقي، ونقدر تضحيات وعمل القوات المتعددة الجنسيات التي تدعمنا في العراق. فنحن لا نستطيع القيام بذلك وحدنا، رغم بسالة قواتنا الفتية.

وكلما عجلنا ببناء أمننا وقدراتنا العسكرية، قربنا من موعد عودة القوات المتعددة الجنسيات إلى أوطانها. والقوات العراقية تتسلم الآن، وعلى نحو متزايد، مجالات للمسؤولية من القوات المتعددة الجنسيات، كما شهدنا مؤخرا في تلعفر والنجف وقواعد أخرى في البلد. ولكن هذا الجهد متعدد الأوجه، ونحن بحاجة إلى مزيد من التدريب، وإلى معلومات استخبارية أفضل وقوات أفضل وتنسيق أفضل. وثمة حاجة مستمرة إلى دعم متواصل من القوات المتعددة الجنسيات لاستكمال المهمة، ولمساعدتنا في بناء قوة مدربة وغير مسبقة وخاضعة للمساءلة أمام حكومة منتخبة ديمقراطيا.

ونطلب من جيراننا مرة أخرى اقتلاع جذور عناصر الإرهاب، والانضمام إلينا في إطار تعاون استراتيجي إقليمي. والبلدان المجاورة عليها مسؤوليات تجاه العراق، وهي مسؤوليات وافقت عليها من خلال اجتماعات ثنائية أو وزارية، وتقع في إطار القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، والقرار الأحث ١٦١٨ (٢٠٠٥). ولكن هناك اختلافات في الطرق التي تستجيب بها البلدان المجاورة. ونحن نشعر بقوة بأن هناك، للأسف، افتقارا إلى الإرادة السياسية في سورية فيما يتعلق بالتزاماتها تجاه العراق. ومن المؤسف أن معظم المقاتلين الأجانب ينتقلون عبر الحدود العراقية - السورية، والحكومة السورية لم تبد حتى الآن تعاونا جادا في مساعدتنا على وقف هذا الانتقال.

وإلا سنخسر معاً. إننا الآن بحاجة ماسة إلى التصميم والمثابرة. وكلما زاد انخراطنا الآن كلما استطعنا أن نقف بسرعة على أقدامنا، وندافع عن عراق ديمقراطي، وموحد، ومزدهر، وحر. بالتأكيد لا يوجد هدف أجدر من ذلك.

عملاً بالتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، فإن الاجتماع المقبل لمجلس الأمن لمتابعة النظر في هذا البند من جدول الأعمال، سيعقد حالاً بعد رفع هذه الجلسة في إطار جلسة سرية.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الوزير زيباري

على بيانه.